للتحدث عن وحدة الضفتين والشعب الواحد والاسرة الواحدة . فابرزت صحيفة « الرأي » شبه الرسمية تصريحات عبد الحميد شرف مندوب الاردن لدى مجلس الامن ، تحت عنوان رئيسي كبير في صدر صفحتها الاولى كما يلي : « **سكان الضفة الغربية مواطنون اردنيون ومصيرهم مرتبط بمصيرنا** » (الرأي ١٩٧٣/٦/١١) . كما أبرزت الصحيفة في مناسبة ثانية تصريحات الياس فريح رئيس بلدية بيت لحم ، والمعروف بولائه للنظام الاردني ، تحت عنوان مماثل هو « **سكان الضفة الغربية يطالبون بحق تقرير المصير ضمن اطار الوحدة بين الضفتين** » (الرأي ١٩٧٣/٦/٢٠) . أي انه في خضم الحديث في بعض الاوساط العربية والدولية عن حقوق الشعب الفلسطيني ، بدأ النظام الاردني من خلال وسائط اعلامه يتحرك باتجاه تكريس وحدانية تمثيله للشعب الفلسطيني. فاكد النظام مجددا ، من خلال ردود فعله المتباينة، على ان مصيره السياسي مرهون باستطاعة تمثيل الشعب الفلسطيني ومصادرته ماديا وسياسيا . من هنا نستطيع ان نفهم ما مثله تحرك النظام الاردني ضد تصريحات وزير الخارجية المصرية ، وردة الفعل الحادة التي جابه بها تصريحات الرئيس التونسي بورقيبة الى جريدة « النهار » البيروتية يوم ١٩٧٣/٧/٦ والتي جاء فيها ان الاردن تاريخيا هو جزء من فلسطين وبالتالي فانه كيان مصطنع . فقد وصفت صحيفة « الدستور » الاردنية تصريحات بورقيبة هذه بالغرابة وقالت في افتتاحيتها الرئيسية انها ملامح مخطط « الوطن البديل » (الدستور ١٩٧٣/٧/٧) . كما قام زيد الرفاعي باستدعاء القائم بالاعمال التونسي في عمان وابلغه « دهشة واستغراب الحكومة الاردنية للتصريحات التي نسبت الى فخامة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه » . وطلب رئيس الحكومة من القائم بالاعمال التونسي ان تقدم حكومته تفسيرا رسميا لتلك التصريحات . وبعث رئيس مجلس الامة الاردني كامل عريقات ببرقيات الى الجامعة العربية والى البرلمانات العربية ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي والسكرتير العام للاتحاد ، قال فيها : « ان الشعب في ضفتي المملكة يستنكر هذه التصريحات . واكد ان شعب الضفتين سيناضل ويكافح بكل عزم وتصميم من اجل الحفاظ على وحدة الضفتين بقيادة جلالة الحسين » . وعلى خط مواز لتحرك الحكومة ومجلس النواب جاء استنكار « الاتحاد الوطني العربي » لتصريحات بورقيبة داعيا الى « اليقظة والحذر والى المزيد من تلاحم الصفوف » (الدستور ١٩٧٣/٧/٨) . ورغم ان النظام الاردني كان يرغب في ان يبقي حملته واحتجاجاته ضد تصريحات الرئيس التونسي ضمن أطر محدودة ، الا انه وجد نفسه لاول مرة في تاريخه يقوم بقطع العلاقات مع دولة عربية . فقد كانت الدول العربية هي التي تبادر الى قطع علاقاتها مع الاردن دائما في كل مرة يقدم فيها النظام على الانفراد بموقف يشذ فيه عن الاجماع العربي والمصلحة العربية العليا . فبعد ان قام السفير الاردني في تونس بمقابلة الرئيس بورقيبة بناء على رغبة حكومته ، طالبا منه نفي ما جاء على لسانه في جريدة « النهار » البيروتية ، وجد النظام الاردني نفسه غير قادر على التراجع عن تهديداته بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس عندما اكد بورقيبة انه لن يتراجع هو الاخر عما جاء في مقابلته مع مندوب « النهار » في ١٩٧٣/٧/٦ . وبالفعل استدعت وزارة الخارجية الاردنية سفيرها في تونس « للتشاور » (الدستور ١٩٧٣/٧/١٤) . وعقب عودة الملك حسين من زيارته الى ايران ثم لندن بتاريخ ١٩٧٣/٧/١٥ ، اعلنت الحكومة الاردنية من جانبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس (الدستور ١٩٧٣/٧/١٨) . وانطلقت بعد ذلك حملات الاعلام الاردني تهاجم بورقيبة واصفة مشروعه بأنه مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية، مبرزة بالمقابل « حرص » الاردن الشديد على شعب فلسطين وحقوقه الوطنية والتاريخية في أرضه . ولكن المضمون الذي حملته كل الشعارات الاعلامية لمهرجان « الاتحاد الوطني العربي » الذي عقد في عمان لهذه الغاية (الدستور ١٩٧٣/٧/٢٧)، قدمت الدليل مجددا على ان فهم الحكم الاردني لحقوق الشعب الفلسطيني ليست أكثر من منح التأييد للعرش الهاشمي ، الذي زج بالالاف من ابنائه في السجون والمعتقلات ، واقام له المشانق والمذابح في سائر مدن ومناطق الضفة الشرقية . يبقى هناك تساؤل اساسي في موضوع قطع الاردن علاقاته السياسية مع تونس ، هو ما مدى صحة اشارة بورقيبة خلال مقابلته مع « النهار » عن موافقة اميركا على مشروعه ؟

اذا كنا لا نملك دليلا كافيا للاعتقاد بأن اميركا هي وراء مشروع الرئيس التونسي ، فان جملة المعطيات في التحرك السياسي الاردني خلال الفترة الماضية